



بلاغ صحفي

بمناسبة تنظيم ورشة حول ملائمة القانون الجنائي مع اتفاقية بودابست المتعلقة بالجريمة الإلكترونية

بتاريخ 23 ماي 2024 نظمت وزارة العدل، بشراكة مع مجلس أوروبا، ورشة عمل حول موضوع "التشريع الوطني المتعلق بالجريمة الإلكترونية واتفاقية بودابست"، وذلك بمعهد التكوين تكنولوجيوليس - بسلا الجديدة.

ويأتي تنظيم هذه الورشة، في إطار ملاءمة التشريع الجنائي الوطني مع المعايير الدولية والإقليمية المعتمدة في الحد من الجرائم الإلكترونية، وخاصة اتفاقية بودابست للجريمة الإلكترونية وبروتوكولها الإضافي الأول بشأن تجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب والتي ترتكب عن طريق أنظمة الكمبيوتر.

وقد سعت هذه الورشة بشكل أساسي إلى تسليط الضوء على مدى ملاءمة الترسانة الجنائية الوطنية المتعلقة بمكافحة جميع أشكال الجريمة الإلكترونية مع اتفاقية بودابست، كما قد تميزت، بحضور ممثلي قطاعات قضائية وأمنية إضافة إلى ممثلين عن مجموعة من المؤسسات الوطنية، بالإضافة إلى مشاركة خبراء عن مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي.